

القاهرة تستنسخ تجارب الخليج لتطوير منظومة التجارة

وزير التموين المصري لـ «العرب»: أجيليتي الكويتية ستؤسس أول منطقة لوجستية رقمية



سقف الطموحات عال

تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 283 في المئة خلال الخمس سنوات الماضية، من مستويات 530 مليون دولار إلى نحو مليار دولار.

بمنصب الإسد، لخبرتها في التعامل مع الأسواق العربية. وأكد مجلس الوزراء المصري في وقت سابق زيادة الاستثمارات إلى قطاع

ولفت إلى أن دراسات الاتحاد كشفت عن حاجة جميع محافظات مصر لمراكز لوجستية، نتيجة إهمال هذا القطاع على مدى سنوات، غير أنه رجح فوز أجيليتي

الساعات التخزينية للسلع الأساسية، مع ضمان وجود احتياطي آمن لهذه السلع وربطها بشبكات إمداد عنقودية لتغذية كافة السلاسل التجارية ومنازل البيع. وتضمن عمليات إتاحة السلع زيادة عرضها بشكل يضمن بيعها بالسعر العادل وفق البيات السوق، ومواجهة حالات الاحتكارات التي كان يدفع فئتها المواطن، في غياب آلية تحكم قبضتها وتضمن منافسة عادلة.

وتعمل مجموعة ماجد الفطيم للتجزئة الإماراتية في مصر على نطاق كبير منذ عام 2002، من خلال سلاسل «كارفور» في محافظات القاهرة والإسكندرية والبحر الأحمر والدلتا. وبدأت في التوسع حتى بلغ عدد متاجر كارفور حالياً نحو 11 هابير ماركت و25 سوبر ماركت.

وتحتاج القاهرة إلى استثمارات كبيرة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، تزامناً مع الفورة الكبيرة في الزيادة السكانية، والتي بلغت نحو 100 مليون نسمة، وفق آخر الإحصائيات التي تم نشرها الثلاثاء الماضي، بخلاف 10 ملايين مصري يقطنون خارج البلاد.

وترمي خطط التطوير للوصول بعدد منافذ بيع السلع التابعة لسلاسل الجملة الكبيرة لنحو 1895 منفذاً خلال العشر سنوات المقبلة.

ودفعت تلك المخططات الشركات العالمية لدخول سياق المنافسة وضخ استثمارات في قطاع التجارة الداخلية، وتستهدف شركة لولو الهندية افتتاح أربعة مراكز تسويق لها في مصر العام المقبل باستثمارات تصل لنحو نصف مليار دولار.

ووقعت شركة سوماريس الفرنسية اتفاقاً مع الحكومة المصرية، وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية لتطوير وإدارة أسواق الجملة، وضخ استثمارات في هذا القطاع.

وقال علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية، إن الاتحاد قدم دراسات وأقية باحتياجات مصر من الاستثمارات والمناطق اللوجستية لوزارة التموين والتجارة الداخلية.

وأشار لـ «العرب»، إلى أن خطط تطوير التجارة الداخلية سوف تتم من خلال مزايدات على مراحل، ويتم طرح المناطق على الشركات العالمية أسوة بما يحدث بمزايدات قطاع البترول.

تسعى مصر إلى استنساخ تجارب بعض الدول الخليجية في ضبط منظومة تداول السلع والإمدادات اللوجستية في الأسواق المحلية، من أجل إصلاح قطاع التجارة الداخلية المترهل منذ عقود، وتقليل حلقات التداول للوصول لمستويات أسعار عادلة تكون في متناول سكان أكبر سوق استهلاكي في المنطقة العربية.

اللوجستيات الجديدة، خفض تكاليف نقل المنتجات بنحو 30 في المئة عبر تقليل حلقات تداول السلع من المنبع إلى المستهلك.

وأكد المصليحي أن أجيليتي ستقوم بتأسيس أول منطقة لوجستية على مساحة 100 فدان، متنوعة بسلسلة من المناطق موزعة على مختلف محافظات مصر، بنظام إلكتروني يضمن استمرار تغذية الأسواق بالسلع بشكل مستمر.

وتعزز هذه الخطوة من توجهات القاهرة الرامية لتأسيس أول بورصة سلعية نهاية العام الحالي، والتي لن ترى النور دون منظومة لوجستية متكاملة تضمن إتاحة المعلومات حول حركة السلع في الأسواق بشكل لحظي، ويضمن شفافية عمل بورصة السلع.

وتسبب ترهل منظومة التجارة الداخلية في عدم اتساق سياسات خفض معدلات التضخم مع وتيرة ارتفاعات في الأسعار، وتراجعت مستويات التضخم من 33.4 في المئة عام 2017 إلى مستويات 6.8 في المئة حالياً، دون أن يرى آثارها المستهلك.

ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة إدارة منظومة التجارة الداخلية في البلاد، الأمر الذي زاد حلقات تداول السلع، وكرس لوضع احتكاري في المناطق المحرومة نتيجة عدم وصول الإمدادات اللوجستية إليها.

وتستهدف القاهرة تدهين 60 منطقة لوجستية بحلول عام 2030، ما يجعل من مصر منطقة استثمارات مفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، لاقتناص هذه الفرص.

وأوضح إبراهيم العشموي، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، أن المرحلة الأولى من حركة التطوير تشمل 8 مناطق لوجستية باستثمارات تتجاوز 6 مليارات دولار.

وقال في تصريحات لـ «العرب»، إن «مشروعات أجيليتي تشمل العمل في 7 محافظات مصرية، وتستهدف زيادة

محمد حماد
كاتب مصري

القاهرة - استعانت القاهرة بشركة أجيليتي الكويتية لإصلاح العديد من تشوهات قطاع تجارها الداخلية، والذي تسبب في خلل البيات السوق وضمان أسعار عادلة للمنتجات في الأسواق، نتيجة غياب منظومة فاعلة تضمن حرية تداول السلع.

وتعمل أجيليتي في 100 دولة حول العالم، وقامت بتطوير حركة التجارة الداخلية في دول الخليج العربي، وتجاوز إيراداتها السنوية نحو 5 مليارات دولار.

إبراهيم العشموي
تدشين 8 مناطق
لوجستية باستثمارات
تتجاوز 6 مليارات دولار

علاء عز
خطط التطوير سوف
تتم بنظام المزايدات
أسوة بقطاع البترول

وقال علي المصليحي وزير التموين والتجارة الداخلية لـ «العرب»، إن الشركة الكويتية تعد السادسة حول العالم في مجال الخدمات اللوجستية، وتسهل الحكومة من خلال التعاون معها لنقل خبراتها التي حققتها في منطقة الخليج إلى السوق المصرية.

وأشار إلى أن الأيام المقبلة ستشهد أولى الاجتماعات المكثفة لوضع المسامات الأخيرة لبدء نشاط أجيليتي، وتأسيس مخازن ضخمة تعمل بنظام إلكتروني بالكامل تضمن معها تقليل الفاقد في عمليات نقل السلع. وتستهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية من خلال نظم

ثروات الطاقة التونسية تدفع ضريبة رسوخ البيروقراطية

بتسليط الضوء على قطاع الطاقة، فإن هناك 39 بئراً نفطياً فقط يتم استغلالها في تونس من إجمالي 750 بئراً تم اكتشافها منذ 1932 إلى غاية اليوم، وهي تنتج فقط 55 ألف برميل يوميا، ولكن حقل نوارة سيساهم لوحده بنصف الإنتاج المحلي من الغاز.

وعليه، فإن تونس تتوقع أن تقلص واردات الغاز بنحو 30 في المئة وأن إنتاج حقل نوارة سيغطي حوالي 20 في المئة من عجز الطاقة الذي يصل سنوياً إلى ثلث الواردات والمقدرة بنحو 19 مليار دينار (نحو 6.2 مليار دولار).

وتظهر البيانات أن تونس تسد قرابة 8 في المئة فقط من احتياجاتها الأساسية السنوية من الطاقة من موارد النفط والغاز المحلية والباقي يأتي عبر الاستيراد وخاصة من الجزائر.

إن أعمال تحقيق عائدات مستدامة من الحقل قد تواجه مشكلة أخرى في حال طالب العاملون في المشروع والبالغ عددهم نحو 300 موظف بحوافر إضافية حتى لا يدخلوا في اعصامات وبالتالي يتوقف الإنتاج الذي تشرف عليه شركة الطاقة النمساوية «أوب.إم.في».

لم تخل التقارير الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن المذكرات المحلية الصادرة عن دائرة الحسابات من إشارات تؤكد ضرورة اعتماد الحكومة الرشيدة في قطاعي الطاقة والمناجم.

ورغم تفاعل السلطات بأن الحقل سينتج نحو مليون متر مكعب خلال أول أسبوعين من بداية عمليات الإنتاج ثم نحو 2.7 متر مكعب، استناداً على تقارير فنية، وأنه سيقص من عجز الطاقة للبلاد، لكن يبدو أن قطاع الطاقة كغيره من القطاعات يذوق ضريبة رسوخ البيروقراطية.

تدشين حقل نوارة بعيد طرح قضية تغلغل الفساد والبيروقراطية في قطاع الطاقة ومدى استفادة التونسيين من عائدات الغاز

واستناداً إلى تصريحات الفرياني، التي قال فيها إن هناك أطرافاً تعيق البرامج الاقتصادية للدولة، وأن توظيف السياسة في هذه المسائل، وخاصة في ما يتعلق بقطاع الطاقة، يؤكد مدى الارتباك في تسيير شؤون البلاد، كما أنه يخلق مشكلات كثيرة قد لا تمكن الدولة من معالجة الأزمات المزمنة. لكن الدستور التونسي فصل نهائياً في هذه المسائل وتضمن صراحة بنداً يؤكد أن الثروات ملك للتونسيين وأن صناع القرار السياسي عليهم تنفيذ وعودهم لتوزيع عائدات تلك الثروات بشكل عادل، لكن هل تسيير الأمور على هذا الشكل؟

رياض بوعزة
صحافي تونسي

لم تعد مسألة وجود احتياطات من النفط والغاز في تونس مثار جدل على الأقل في الوقت الحالي بعد أن دشنت السلطات مؤخرا حقل نوارة، أكبر اكتشاف للغاز في جنوب البلاد، وقد طال انتظار إطلاق المشروع منذ 2006، وذلك في أعقاب موجة احتجاجات واسعة لمطالب الحكومة بتأميم تلك الثروات.

في كل مرة يتم فيها طرح هذه القضية بين التونسيين تتفجر النقاشات حول تغلغل الفساد والبيروقراطية في القطاع وغياب اعتماد رؤية استراتيجية تساعد على كبح استنزاف المال العام.

خلال السنوات الأخيرة نفت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (إيتاب)، وهي مؤسسة حكومية، صحة ما يشاع عن وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز في تونس، غير أن هناك دراسات أكدت عكس ذلك وقد دعم خبراء تونسيون ذلك الرأي مرارا وقدموا أدلة تثبت صحة ما يقولون. ولكن مع إعلان وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال سليم الفرياني الأسبوع الماضي، بشكل رسمي أن إعطاء الضوء الأخضر لبدء عمليات الإنتاج يعتبر «إنجازاً تاريخياً للدولة»، وأن هناك مشاريع أخرى سيتم تدشينها ولعل من أبرزها حقل الزارات للغاز في ولاية قابس، تبقى العراقيل قائمة فضلا عن الخلافات التي تحوم حول هذا الملف الحساس.

شركات الطيران تحصي خسائر فايروس كورونا

ولا تتضمن التقديرات التأثيرات المحتملة على الطائرات المخصصة للنسخ والمبارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية.

وبحسب تقديرات إيكابو، فإن اليابان قد تخسر ما يصل إلى 1.29 مليار دولار من عائداتها السياحية بسبب كورونا، بينما يتوقع أن تبلغ خسائر السياحة اليابانية 1.15 مليار دولار.

كما ترجح المنظمة أن تكون تداعيات فايروس كورونا المستجد «أكبر من تلك التي جُمعت عن وباء سارس في 2003». وحذر خبراء في قطاع الطيران خلال معرض سنغافورة للطيران، الذي تختتم فعالياته الأحد، من أن شركات تواجه تخفيضات «قاسية» في مخططات النمو بسبب أزمة كورونا، مما يضيف مزيداً من أجواء التشاؤم.

وانسحب أكثر من 70 عارضاً، منهم شركتا الأنظمة العسكرية الأميركية ولوكهيد مارتن ورايثيون، من المشاركة في هذا المعرض لأسباب تتعلق بالفايروس.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) يتوقع ارتفاع أعداد المسافرين أربعة في المئة في 2020 وزيادة حركة الشحن الجوي بنسبة اثنين في المئة، لكن ذلك كان قبل تفشي الفايروس.

وقال أندرو هيردمان المدير العام لاتحاد شركات الطيران في آسيا والمحيط الهادي في مقابلة مع وكالة رويترز إن «جميع الرهانات متوقفة في ما يتعلق بتوقعات النشاط لهذا العام».

وأضاف «إذا نظرت إلى تقليص عدد الرحلات والنشاط الفعلي فقد تقلصت بنسبة خمسين أو ستين في المئة، وبنسبة سبعين في المئة في الصين. الوضع بالغ الصعبة».

وتتوقع إيكابو أن تراجع سعة الركاب خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 41 في المئة، أي أقل نحو 19.6 مليون مسافر، مقارنة بما كانت تتوقعه شركات الطيران.

5 مليارات دولار حجم العائدات التي فقدتها شركات الطيران العالمية منذ ظهور كورونا

وقبل الوباء، كانت شركات الطيران تخطط لزيادة طاقتها بنسبة 9 في المئة على الرحلات الدولية المتجهة من وإلى الصين خلال الربع الأول من هذا العام على أساس سنوي.

مونتريال (كندا) - بدأت شركات الطيران العالمية تحصي خسائرها جراء وقف رحلاتها إلى الصين بسبب فايروس كورونا المستجد.

وأعلنت منظمة الطيران المدني الدولي (إيكابو) الجمعة أن إيرادات شركات الطيران سجلت تراجعاً محتملاً يتراوح بين 4 إلى 5 مليارات دولار.

وقالت المنظمة إن «حوالي 70 شركة طيران ألغت جميع الرحلات الدولية المتجهة من وإلى البر الرئيسي للصين، وإن 50 شركة طيران أخرى قلصت عملياتها الجوية ذات الصلة».

وأوضحت أن هذه الإجراءات أدت إلى انخفاض بنسبة 80 في المئة في سعة شركات الطيران الأجنبية للمسافرين مباشرين من وإلى الصين، وانخفاض بنسبة 40 في المئة في سعة شركات الطيران الصينية للمسافرين.



الشركات الآسيوية أكبر الخاسرين